مصطلح (حديث كبير) عند الأئمة

دراسة نظرية تطبيقية على مستدرك الحاكم

إعداد

د. عطا الله محمد العتيبي

قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية الشريعة الإسلامية

جامعة الكويت، الكويت

البريد الإلكتروني: Attano87@gmail.com

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

الملخص:

إن السنة الشريفة حظيت باهتمام الأئمة والحفاظ أيما اهتمام، وتنوعت عباراتهم وألفاظهم في أوصاف الأسانيد والمتون، وهم بذلك قد أثروا علم الحديث، ومن العبارات والألفاظ التي أطلقوها على الأحاديث لفظة (كبير)، فأحببت أن أدرس هذه اللفظة، وخصصت الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم، ويهدف هذا البحث إلى بيان الكشف عن مراد المحدثين لهذه اللفظة، وكذلك بيان العلاقة بينها وبين ثمرة علم المصطلح من حيث القبول والرد، وإثراء علم الحديث، والدفاع عن السنة النبوية، وأيضا بيان مناهج المحدثين من خلال تنوع عباراتهم، والرغبة في بيان معنى هذه اللفظة؛ لعدم وقوفي على من أبان عن مراد المحدثين لها، والمساهمة في علم الحديث بإضافة جديدة في هذا الباب، ويبدأ البحث بترجمة موجزة للحاكم، وتعريف موجز بكتابه المستدرك، ثم بيان معنى لفظة كبير لغة، ومقصد المحدثين منها، ومن أطلقها من المحدثين غير الحاكم، ثم الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم، واستخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي، حيث جمعت الأحاديث التي أطلق عليها المحدثون لفظة كبير، وقمت بتحليلها ودراستها، من خلال تطبيق هذه الدراسة على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم، وفي نهاية هذه الدراسة توصلت إلى أن لفظة (حديث كبير) درجت عند العديد من الأئمة، كما أن تطابق المعنى اللغوي والاصطلاحي من ناحية معنى تعاظم الأمر، وأن هذه اللفظة قد تطلق على المتن، أو السند، أو كليهما، وأن المحدثين أطلقوا هذا اللفظ لعدة أسباب، كمعنى الحديث، أو أهمية الحديث في بابه، أو لإسناده وللطائف فيه، أو لرواية إمام فيه، وكذلك أن لفظة كبير لا تدل على الصحة مطلقاً، فقد يكون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، وأوصي بدراسة ألفاظ الأئمة التي أطلقوها على الأحاديث، ومعرفة مقاصدهم.

الكلمات المفتاحية:

مصطلح، حديث كبير، تطبيقي، مستدرك الحاكم.

The term (big hadith) according to the imams

An applied theoretical study on Al-Hakim's Mustadrak

Atallah Muhammad Al-Otaibi

Department of Noble Hadith and its Sciences, College of Islamic Sharia, Kuwait University, Kuwait

E-mail: Attano87@gmail.com

:Abstract

The noble Sunnah received great attention and preservation from the imams, and their expressions and expressions varied in describing the chains of transmission and the texts, and in doing so they enriched the science of hadith. Among the expressions and expressions that they applied to hadiths was the word (major), so I loved to study this word, and I devoted the applied study to the hadiths of Al-Mustadrak to the Imam. Al-Hakim, and this research aims to clarify the meaning of the hadith scholars for this word, as well as to explain the relationship between it and the fruit of terminology in terms of acceptance and refutation, enriching the science of hadith, and defending the Sunnah of the Prophet, Also, explaining the approaches of the hadith scholars through the diversity of their expressions, and the desire to clarify the meaning of this word. Because I did not stop at those who explained

what the hadith scholars meant by it, and to contribute to the science of hadith with a new addition in this section, the research begins with a brief translation by Al-Hakim, and a brief introduction to his book Al-Mustadrak, then an explanation of the meaning of the word Kabir in language, the intent of the hadith scholars from it, and who among the hadith scholars other than Al-Hakim used it, then The applied study on the hadiths of Al-Mustadrak by Imam Al-Hakim. In this research, I used the applied inductive and analytical method, where I collected the hadiths that the hadith scholars called "Kabir", and I analyzed and studied them, By applying this study to the hadiths of Al-Mustadrak by Imam Al-Hakim, at the end of this study I concluded that the word (great hadith) was used by many imams, and that the linguistic and terminological meaning is identical in terms of the meaning of the magnification of the matter, and that this word may be applied to the text, or The chain of transmission, or both, and that the hadith scholars used this word for several reasons, such as the meaning of the hadith, or the importance of the hadith in its chapter, or for its chain of transmission and the chain of narrators in it, or for the narration of an imam in it, and also that the word "large" does not indicate authenticity at all, so the hadith

may be authentic or weak, and I recommend By studying the words that the imams used to describe the hadiths, and knowing their objectives.

key words:
Terminology, Great hadith, Applied, Al-Hakim's Mustadrak.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن السنة الشريفة حظيت باهتمام الأئمة والحفاظ أيما اهتمام، وتنوعت عباراتهم وألفاظهم في أوصاف الأسانيد والمتون، وهم بذلك قد أثروا علم الحديث، ومن العبارات والألفاظ التي أطلقوها على الأحاديث لفظة (كبير)، فأحببت أن أدرس هذه اللفظة وبيان مراد المحدثين منها، وخصصت الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم.

أسباب البحث:

١- الرغبة في بيان معنى هذه اللفظة لعدم وقوفي على من أبان عن مراد المحدثين لها.

٢- المساهمة في علم الحديث بإضافة جديدة في هذا الباب.

مشكلة البحث:

١- ما المقصود بلفظة كبير؟، ومن أطلقها من الأئمة؟

٢- هل تطلق هذه اللفظة ويراد منها السند، أم المتن، أم كليهما؟

٣- هل إطلاقها دليل على صحة الحديث؟

٤- هل هذه اللفظة تساوي لفظة أخرى مشهورة عند المحدثين كالصحيح والحسن؟

٥- لماذا أطلق الأئمة هذا اللفظ على الأحاديث؟

أهداف البحث:

١- الكشف عن مراد المحدثين لهذه اللفظة.

٢- بيان العلاقة بينها وبين ثمرة علم المصطلح من حيث القبول والرد.

٣- إثراء علم الحديث، والدفاع عن السنة النبوية.

٤- بيان مناهج المحدثين من خلال تنوع عباراتهم.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي لم أقف على دراسة تناولت هذه العبارة بالبحث.

منهج البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي، حيث جمعت الأحاديث التي أطلق عليها المحدثون لفظة كبير، وقمت بتحليلها ودراستها، من خلال تطبيق هذه الدراسة على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم.

خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم قائمة المصادر و المراجع.

المقدمة، وفيها أسباب البحث، ومشكلته، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

والمبحث الأول، وفيه ترجمة موجزة للحاكم، وتعريف موجز بكتابه المستدرك.

والمبحث الثاني، وفيه معنى لفظة كبير لغة، ومقصد المحدثين منها، ومن أطلقها من المحدثين غير الحاكم.

والمبحث الثالث، وفيه الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم.

ثم الخاتمة، وقائمة المصادر ، والمراجع.

هذا ما تيسر لي ذكره، وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

ترجمة موجزة للحاكم، وتعريف موجز بكتابه المستدرك [1]:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحاكم:

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبوعبدالله بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.

مولده:

في نيسابور يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

رحلاته العلمية:

رحل في طلب علم الحديث الشريف من صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد إستملى على أبي حاتم ابن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، يزيدون أو ينقصون فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير. وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم.

---

(١) الإرشاد (٨٥١/٣)، تاريخ بغداد (٥٠٩/٣)، التقييد (٧٥/١)، وفيات الأعيان (٢٨٠/٤)، تذكرة الحفاظ (١٦٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٧١/١٢)، طبقات الشافعية (١٥٥/٤)، لسان الميزان (٢٣٢/٥).

شيوخه:

روى عن الأئمة والمحدثين، ومن أشهرهم: محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصفار نزيلن يسابور، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزي، وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقريء، والحسن بن يعقوب البخاري، والقاسم بن القاسم السياري ،وغيرهم .

تلامذته:

روى عنه الأئمة الكبار ومن أشهرهم: أبو الحسن الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى عليه كثير من العلماء والمحدثين، قال أبو يعلى الخليلي: ذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال، والأبـواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريباُ من خمس مئة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه، فيبين ذلك.

مصنفاته:

وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة، وهي كثيرة ومهمة. وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج (الصحيحين)، والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ، ثم المجموعات، مثل (معرفة علوم الحديث)، و(مستدرك الصحيحين)، و(تاريخ

النيسابوريين)، وكتاب (مزكي الأخبار)، و(المدخل إلى علم الصحيح)، وكتاب (الإكليل)، و(فضائل الشافعي)، وغيرها.

وفاته:

توفي في ثامن صفر سنة خمس وأربع مئة.

المطلب الثاني: تعريف موجز بالمستدرك:

قال الذهبي: "في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا[١]

والتمس الحافظ ابن حجر العذر للحاكم في تخريجه للضعفاء، فقال: قيل في الاعتذار عنه إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها.

من ذلك: أنه أخرج حديثًا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال فيه: صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي جرحهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينا ولا أجيزه تقليدا، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا [٢].

---

(١) – سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٢/ ٥٧٧)

(٢) – لسان الميزان (٥/ ٢٣٣)

المبحث الثاني:

معنى لفظة كبير لغة، ومقصد الأئمة منها، ومن أطلقها من الأئمة غير الحاكم:

المطلب الأول: معنى لفظة كبير لغة، ومقصد الأئمة منها:

كبير[١]: (كَبَرَ) الْكَافُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الصِّغَرِ. يُقَالُ: هُوَ كَبِيرٌ، وَالْكِبْرُ: مُعْظَمُ الْأَمْرِ.

ومن خلال الأحاديث التي أطلق الأئمة عليها لفظ كبير، فقد تبين لي أنها تطلق على السند، وتطلق على المتن، وتطلق عليهما معاً، ومن معاني إطلاقها:

حديث كبير بسبب معنى الحديث، بحيث يحتوي على معاني ومقاصد عظيمة.

حديث كبير في الباب، بحيث أنه يعتبر من أحاديث أصول الباب ولا يترك.

حديث كبير لرواية إمام له، بحيث يكون في سنده إمام معروف.

حديث كبير للطيفة في الإسناد كعلو السند، بحيث الحديث جاء بسند عالٍ.

المطلب الثاني: من أطلقها من المحدثين غير الحاكم:

أطلق هذه العبارة العديد من المحدثين، قبل الحاكم وبعده، ولكن يعد الحاكم أكثرهم استعمالاً لها، وهم:

١- الطوسي أطلقها على حديث واحد في كتابه مختصر الأحكام[٢].

٢- الآجري أطلقها على حديث واحد في كتابه الأربعون حديثاً[٣].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/١٥٣)، لسان العرب (٦/١٢٦)، القاموس المحيط (١/٤٦٨)، تاج العروس (١٤/٥).

(٢) مختصر الأحكام (٤/٢٣٧ح٨٨٢).

(٣) الأربعون حديثاً (١/١٩٢ح٤٣).

٣- تمام بن محمد أطلقها على حديث واحد في كتابه الفوائد[١].

٤- أبو نعيم الأصبهاني أطلقها على حديث واحد في كتابه تسمية ما انتهى إلينا من الرواة[٢].

٥- الخليلي أطلقها على حديث واحد في كتابه الفوائد[٣].

٦- البيهقي أطلقها على حديث واحد في كتابه إثبات عذاب القبر[٤].

٧- إسماعيل بن أحمد في كتابه جزء في أربعين حديثاً من الصحاح العوالي[٥].

٨- محمد بن محمد بن علي أطلقها على حديثين في كتابه الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية [٦].

٩- ابن جماعة أطلقها في مشيخته[٧].

---

(١) الفوائد (١/١٤٣ح٣٢٨).

(٢) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة ١(٥٢ح١٢/).

(٣) الفوائد (١/٤٨ح١٢).

(٤) إثبات عذا القبر (١/٣٧ح٢٠).

(٥) جزء في أربعون حديثاً من الصحاح العوالي (١/٩٢ح٢٧).

(٦) الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية (١/١١٧) , (١/١٢٥).

(٧) مشيخة ابن جماعة (١/٦٥).

المبحث الثالث:

الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم:

الحديث الأول: قال الحاكم(١/٨١ح٧٦):

حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ بشر بن موسى، ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «يومَ كلَّم اللهُ موسَى كانت عليه جبَّةُ صوفٍ وسراويلُ صوفٍ وكُمَّةُ صوفٍ ونعلُه من جلدِ حمارٍ غيرِ ذكيٍّ »" قد اتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور، وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج، قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث، وعبد الله بن الحارث النجراني محتج به، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة، وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم، ولم يخرجاه، وله شاهد من حديث إسماعيل بن عياش "

قال الذهبي: "حميد هذا ليس بابن قيس".

التخريج:

أخرجه الترمذي (٤/٢٢٤ح١٧٣٤), وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٢٩٣ح٥٦٤) (٢/٥٠٦ح١١٧٥), والبزار (٥/٤٠٠ح٢٠٣١), وأبو يعلى (٨/٣٩٩ح٤٩٨٣), والحاكم ،وقال :هذا صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه (٢/٤١١ح٣٤٣١) من طريق حميد بن علي الأعرج به.

الدراسة:

لقد علق أهل العلم على هذا الحديث فقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ. وَحُمَيْدٌ: هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الكُوفِيُّ مُنْكَرُ الحَدِيثِ،

وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الأَعْرَجُ المَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٌ"[١], وقال أيضا: "سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث، وقد روى عنه عبيد الله بن موسى، قلت له: عبد الله بن الحارث سمع من ابن مسعود، قال: قد روى عنه، ولا أعرف له سماعاً منه"[٢].

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة"[٣].

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه", وعلق عليه الذهبي فقال: "بل ليس على شرط البخاري"[٤].

فهذا الحديث به إشكالات, فالأول: هو ما وقع للحاكم في سنده، فقال حميد بن قيس المكي الثقة, لذلك قال :على شرط البخاري, ولكن الذهبي بيّن هذا الالتباس ونبّه بأن حميداً هذا ليس ابن قيس, وإنما الأعرج, والثاني: هو تفرد حميد به, لم يرو عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد, وحميد بن علي الأعرج قد ضعفه أهل العلم[٥], ومثله لا يحتمل التفرد, قال ابن عدي: "ولحميد عن عَبد اللَّهِ بن الحارث عن ابن مسعود غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، وله عن غير عَبد اللَّهِ بن الحارث أحاديث وهذه الأحاديث عن عَبد اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عن ابن مسعود أحاديث ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها حميد",

---

(١) جامع الترمذي (٤/٢٢٤).

(٢) علل الترمذي (١/٢٨٥ح٥٢٢).

(٣) مسند البزار (٥/٤٠٠ح٢٠٣١).

(٤) مستدرك الحاكم (٢/٤١١ح٣٤٣١).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٢٢٦), الكامل (٣/٧٣), تهذيب الكمال (٧/٤٠٩), تقريب التهذيب (١/١٨٢).

والثالث: فيه انقطاع, فلم يسمع عبد الله بن الحارث من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه, فلا هو على شرط الشيخين ولا أحدهما، ولا بمتصل ولا صحيح.

أما قول الحاكم: "وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم", فلعله يقصد فيه بالكبير هنا من حيث معناه، فهو كبير كأصل في باب التصوف ،وباب الكلام.

الحديث الثاني: قال الحاكم (١/٨٣ح٨٢):

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا فضيل بن سليمان، ثنا موسى بن عقبة، حدثني إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ تَحْتَ لِوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَنْتَظِرُ الْفَرَجَ، وَإِنَّ مَعِي لِوَاءَ الْحَمْدِ، أَنَا أَمْشِي وَيَمْشِي النَّاسُ مَعِي حَتَّى آتِيَ بَابَ الْجَنَّةِ فَأَسْتَفْتِحُ فَيُقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيُقَالُ: مَرْحَبًا بِمُحَمَّدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي خَرَرْتُ لَهُ سَاجِدًا أَنْظُرُ إِلَيْهِ» هذا حديث كبير في الصفات والرؤية صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه "

قال الذهبي: "على شرطهما ولم يخرجاه".

التخريج:

ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ،وقال : رواه الطبراني وإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة وبقية رجاله ثقات (١٠/٣٧٦ح١٨٥١٢).

الدراسة:

هذا الحديث ضعيف، فيه فضيل بن سليمان وهو ضعيف[١]، وإسحاق بن يحيى ضعيف، ولم يدرك عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال البخاري أحاديثه معروفة إلا أن إسحاق لم يلق عبادة" وقال ابن عدي: "أحاديثه غير محفوظة"

(١) الكامل في الضعفاء (٧/١٢٩), تهذيب الكمال (٢٣/٢٧١), تقريب التهذيب (١/٤٤٧).

[1].وقال الهيثمي: "إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة، وبقية رجاله ثقات"[2]، قال ابن حجر: "لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ إِسْحَاقَ وَعُبَادَةَ"[3].

وقولهما على شرط الشيخين لا يستقيم، فالحديث ضعيف، والانقطاع فيه ظاهر، وإن كان ورد بأسانيد أخرى صحيحة.

وقول الحاكم: "حديث كبير"، فهو عن متنه، كما نص الحاكم على ذلك.

الحديث الثالث: قال الحاكم (١/٢٥٧ح٥٥٤):

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، ثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثني عتبة بن أبي حكيم، عن طلحة بن نافع، أنه حدثه، قال: حدثني أبو أيوب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك الأنصاريون رضي الله عنهم، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الآية { فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ } [التوبة: ١٠٨] «فقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يا مَعْشَرَ الأنْصارِ، إنَّ اللَّهَ قَدْ أثْنى عَلَيْكم خَيْرًا في الطُّهُورِ، فَما طُهُورُكم هَذا؟ قالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلاةِ، ونَغْتَسِلُ مِنَ الجَنابَةِ. قالَ: فَهَلْ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُهُ؟ قالُوا: لا، غَيْرَ أنَّ أحَدَنا إذا خَرَجَ إلى الغائِطِ أحَبَّ أنْ يَسْتَنْجِيَ بِالماءِ، قال: «هو ذاك» . " هذا حديث كبير صحيح في كتاب الطهارة، فإن محمد بن شعيب بن شابور، وعتبة بن أبي حكيم من أئمة أهل الشام، والشيخان إنما أخذا مخ الروايات، ومثل هذا الحديث لا يترك له، قال إبراهيم بن يعقوب: محمد بن شعيب أعرف الناس بحديث الشاميين، وله شاهد بإسناد صحيح"

قال الذهبي: "صحيح".

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٤٩٣), جامع التحصيل (١/١٤٤), تهذيب التهذيب (١/٢٥٦).

(٢) مجمع الزوائد (١٠/٣٧٦ح١٨٥١٢).

(٣) إتحاف المهرة (٦/٤٤٦).

التخريج:

أخرجه ابن ماجة (١/١٢٧ح٣٥٥)، وابن الجارود في المنتقى (١/٢٢ح٤٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١/٤١٥ح٧٣٠ح٧٣١)، والدراقطني في السنن (١/١٠٠ح١٧٤)، والحاكم (٢/٣٦٥ح٣٢٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٧٠ح٥١٣)، من طريق عتبة بن أبي حكيم.

الدراسة:

عتبة بن أبي حكيم اختلفوا في توثيقه وتضعيفه, فمنهم من ضعفه[١]، قال الجوزجاني: "عتبة بن أبي حكيم غير محمود في الحديث يروي عن أبي سفيان طلحة بن نافع حديثا يجمع فيه جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم نجد منها عند الأعمش ولا عند غيره مجموعة", قال أبو حاتم: "كان أحمد بن حنبل يوهنه", وقال يحيى بن معين: "ضعيف الحديث", قال ابن عدي: "سمعتُ ابن حماد يقول عتبة بن أَبِي حكيم ضعيف أظنه ذكره عن أحمد بن شُعَيب النسائي", وقال النسائي والدارقطني أيضا: " ليس بالقوي", وقال محمد بن عوف الطائي: "ضعيف", وقال البيهقي: "غير قوي".

وممن وثقه[٢]: قال مروان بن محمد الطاطري ويحيى بن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح لا بأس به", وقال عثمان الدارمي: "لا أعلمه إلا مستقيم الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: " أرجو أنه لا بأس به". والأقرب أنه ضعيف، فمن ضعفه أكثر ممن وثقه

(١) أحوال الرجال (١/٢٩٥), الجرح والتعديل (٦/٣٧٠), الكامل في الضعفاء (٧/٦٦), تهذيب الكمال (١٩/٣٠٠).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٣٧١), الثقات (٧/٢٧١), الكامل في الضعفاء (٧/٦٦), سنن الدارقطني (١/١٠٠), الثقات لابن شاهين (١/١٨١), تهذيب الكمال (١٩/٣٠٠).

ولقد أطال الألباني في بيان ذلك[١].

قال العلائي: "طلحة بن نافع أبو سفيان مكثر من الرواية عن جابر كأبي الزبير, قال شعبة: حَدِيث أبي سُفْيَان عَن جَابر إِنَّمَا هِيَ صحيفَة[٢], وقال أبو حاتم وذكر حديثا رواه عتبة بن أبي حكيم عن أبي سفيان طلحة بن نافع حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئا وأما أنس فإنه يحتمل وأما جابر فإن شعبة يقول سمع أبو سفيان من جابر أربعة أحاديث, قال: ويقال إن أبا سفيان أخذ صحيفة جابر وصحيفة سليمان اليشكري, وقال البخاري: كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث وما يدريه أو لا يرضى أن ينجو رأسا برأس حتى يقول مثل هذا, وقال أبو زرعة: طلحة بن نافع عن عمر مرسل وهو عن جابر أصح, قلت روى أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان أنه قال جاورت جابرا بمكة ستة أشهر, وقال أبو العلاء القصاب: قال أبو سليمان كنت أحفظ وكان سليمان العسكري يكتب يعني عن جابر رضي الله عنه والله أعلم"[٣].

فهذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عتبة بن أبي حكيم, كما أن فيه إرسالاً.

أما قول الحاكم: "هذا حديث كبير" فلعله متعلق بمعناه, فهو يراه صحيح وأصل في باب الطهارة, وأن اكتفاء الشيخين بأصل الحديث لا يكفي.

---

(١) السلسلة الضعيفة (٣/١٠٩).

(٢) – تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢٩٣)

(٣) جامع التحصيل (١/٢٠٢).

الحديث الرابع: قال الحاكم (١/٥٤٩ح١٤٤٣):

أخبرناه أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا محمد بن عبد الله النفيلي، ثنا عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: كتب رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم كتابَ الصدقةِ فلم يُخْرِجْهُ إلى عُمَّالِه حتى قُبِضَ ، فقَرَنَه بسيفِه ، فعمل به أبو بكرٍ حتى قُبِضَ ، ثم عمل به عمرُ حتى قُبِضَ ، فكان فيه : في خمسٍ من الإبلِ شاةٌ وفي عَشْرٍ شاتانِ، وفي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلاثُ شِياهٍ، وفي عِشْرينَ أَرْبَعُ شِياهٍ"، وفي خَمْسٍ وعِشْرينَ: ابْنةُ مَخاضٍ إلى خَمْسٍ وثَلاثينَ"، فإنْ زادَتْ واحدةً، ففيها ابْنةُ لُبونٍ إلى خَمْسٍ وأَرْبَعينَ"، "فإذا زادَتْ واحدةً، ففيها حِقَّةٌ إلى سِتِّينَ"، فإذا زادَتْ واحدةً، ففيها جَذَعَةٌ إلى خَمْسٍ وسَبْعينَ"، فإذا زادَتْ واحدةً، ففيها ابْنَتا لَبونٍ إلى تِسْعينَ، فإذا زادَتْ واحدةً ففيها حِقَّتانِ إلى عِشْرينَ ومِئَةٍ، فإنْ كانتْ الإبِلُ أكثرَ من ذلك ففي كلِّ خَمْسينَ حِقَّةٌ، وفي كلِّ أَرْبَعينَ بنْتُ لَبونٍ"،وفي الغَنَمِ في كُلِّ أَرْبَعينَ شاةً شاةٌ إلى عِشْرينَ ومِئَةٍ، فإنْ زادَتْ واحدةً، فشاتانِ إلى مِئتينِ، فإنْ زادَتْ واحدةً على المِئتينِ، ففيها ثلاثُ شِياهٍ إلى ثَلاثِ مِئةٍ، فإنْ كانتْ الغَنَمُ أَكْثَرَ من ذلك، ففي كلِّ مِئةِ شاةٍ شاةٌ، وليس فيها شيءٌ حتى تبْلُغَ المئةَ"، ولا يُفرَّقُ بين مُجْتمِعٍ، ولا يُجْمعُ بين مُتفَرِّقٍ مَخافَةَ الصَّدَقةِ"، وما كان من خَليطيْنِ، فإنَّهما يتراجعانِ بينهما بالسَّويةِ"، ولا يُؤخذُ في الصَّدقةِ هَرِمَةٌ"، ولا ذاتُ عيْبٍ"»

قال الزهري: «إذا جاء المصدق قسمت الشاء أثلاثا ثلثا شرارا، وثلثا خيارا، وثلثا وسطا، فيأخذ المصدق من الوسط» ولم يذكر الزهري البقر، هذا حديث كبير في هذا الباب يشهد بكثرة الأحكام التي في حديث ثمامة، عن أنس إلا أن الشيخين لم يخرجا لسفيان بن حسين الواسطي في الكتابين، وسفيان بن حسين أحد أئمة الحديث وثقه يحيى بن معين، ودخل خراسان مع يزيد بن المهلب،

ودخل منه نيسابور سمع منه جماعة من مشايخنا القهندزيون [1] مثل مبشر بن عبد الله بن رزين وأخيه عمر بن عبد الله وغيرهما، ويصححه على شرط الشيخين حديث عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، وإن كان فيه أدنى إرسال، فإنه شاهد صحيح لحديث سفيان بن حسين "

التخريج:

مدار هذا الحديث على الزهري، وروي عنه من وجهين:

الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً:

أخرجه أبو داود (٢/٩٨ح١٥٦٨ح١٥٦٩), والترمذي (٣/٨ح٦٢١), وابن ماجة (١/٥٧٣ح١٧٩٨) (١/٥٧٧ح١٨٠٥), وابن أبي شيبة في المصنف(٢/٣٥٨ح٩٨٨٧)، وأحمد (٨/٢٥٣ح٤٦٣٢), والدارمي (٢/١٠٠٩ح١٦٦٠), وابن خزيمة (٤/١٩ح٢٢٦٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/١٤٧ح٧٢٥٢) من طريق سفيان بن حسين, وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/١٤٩ح٧٢٥٤) من طريق سليمان بن كثير، كلاهما (سفيان وسليمان) عن الزهري به.

الثاني: الزهري، عن سالم موقوفاً:

أخرجه أبو داود (٢/٩٨ح١٥٦٨ح١٥٦٩), والترمذي (٣/٨ح٦٢١) من طريق يونس بن يزيد.

الدراسة:

من التخريج يتبين أن مدار الحديث على الزهري، واختلف عنه من وجهين, روى الوجه الأول بالرفع سفيان بن حسين وهو ثقة في غير الزهري[2], وسليمان

(١) – نسبة إلى بلدة قهندز نيسابور (الأنساب للسمعاني (١٠/ ٥٢٥) بتصرف

(٢) تاريخ ابن معين (١/٤٤), تهذيب الكمال (١١/١٣٩), تقريب التهذيب (١/٢٤٤).

بن كثير, قال عنه ابن حجر: "لا بأس به في غير الزهري"(١), وروى الوجه الثاني بالوقف يونس بن يزيد, قال ابن حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ"(٢), فهو ثقة يهم قليلاً في روايته عن الزهري وليست على الإطلاق.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ أَبِي: «ثُمَّ أَصَابَتْنِي عِلَّةٌ فِي مَجْلِسِ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَتَبْتُ تَمَامَ الْحَدِيثِ، فَأَحْسَبُنِي لَمْ أَفْهَمْ بَعْضَهُ، فَشَكَكْتُ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ، فَتَرَكْتُهُ»

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدّثَنِي أَبِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي الْمُسْنَدِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيّ، عَنْ سَالِمٍ؛ لِأَنَّهُ: كَانَ قَدْ جَمَعَ حَدِيثَ الزُّهْرِيّ، عَنْ سَالِمٍ، فَحَدَّثَنَا بِهِ فِي حَدِيثِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بِتَمَامِهِ، وَفِي حَدِيثِ عَبَّادٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ"(٣).

قال البيهقي: "قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ صَدُوقٌ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنْبَأَ أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ قَالَ: وَقَدْ وَافَقَ سُفْيَانَ بْنَ حُسَيْنٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثَ الصَّدَقَاتِ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنَاهُ ابْنُ صَاعِدٍ عَنْ يَعْقُوبَ الدَّوْرَقِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ كَذَلِكَ , قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ جَمَاعَةٌ فَأَوْقَفُوهُ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ رَفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٤).

---

(١) الجرح والتعديل (١٣٨/٤), تهذيب الكمال (٥٦/١٢), تقريب التهذيب (٢٥٤/١).

(٢) تهذيب الكمال (٥٥١/٣٢), تقريب التهذيب (٦١٤/١), الكاشف (٤٠٤/٢).

(٣) مسند أحمد (٢٥٣/٨).

(٤) السنن الكبرى (١٤٧/٤).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: «أَقْرَأَنِي سَالِمٌ كِتَابًا كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الصَّدَقَةِ» ، فَكَأَنَّهُ أَقْرَأَهُ الْكِتَابَ وَأَسْنَدَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَفِظَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ, وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: هَذِهِ نُسْخَةُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي كَتَبَهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَهِيَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَقْرَأَنِيهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَوَعَيْتُهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَهِيَ الَّتِي انْتَسَخَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ"[1].

ولعل كلا الوجهين صحيح، والحديث على ما فيه من اختلاف إلا أن له طرق أخرى صحيحة ثابتة.

أما قول الحاكم حديث كبير فهو كبير بمعناه على ما حواه من أحكام وشواهد للأحاديث الأخرى التي تدور في موضوعه.

الحديث الخامس: قال الحاكم (٢/٨٨ح٢٤١٨):

أخبرنا الحسن بن حليم المروزي، وإبراهيم بن محمد الفقيه البخاري، قالا: ثنا أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله، عن وهيب بن الورد، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَن ماتَ ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يُحَدِّثْ به نَفْسَهُ، ماتَ علَى شُعْبَةٍ مِن نِفاقٍ. » قد احتج مسلم بوهيب بن الورد وهذا حديث كبير لعبد الله بن المبارك ولم يخرجاه وقد تابع عبد الله بن رجاء المكي وهيب بن الورد على روايته عن عمر بن محمد بن المنكدر"

(١) معرفة السنن والآثار (٦/٢٤).

التخريج:

أخرجه مسلم (١٥١٧/٣ح١٩١٠), وأبو داود (١٠/٣ح٢٥٠٢), والنسائي (٨/٦ح٣٠٩٧), وأحمد (٤٥٣/١٤ح٨٨٦٥), وأبو عوانة (٤٩١/٤ح٧٤٥١ح٧٤٥٢), وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٥٩/٨), والبيهقي في السنن الصغرى (٣٦٩/٣) من طريق عبد الله بن المبارك عن وهيب,

وابن الجارود في المنتقى (٢٥٩/١ح١٠٣٦), والحاكم في المستدرك (٨٩/٢ح٢١٤٩) من طريق عبد الله بن رجاء,

كلاهما (وهيب وعبد الله بن رجاء) عن عمر بن محمد به.

الدراسة:

هذا الحديث صحيح ثابت في صحيح مسلم، وعبد الله بن رجاء ثقة تغير قليلاً[١], لكن تابعه وهيب بن الورد وهو ثقة[٢], ورواه عن وهيب عبد الله بن المبارك وهو ثقة ثبت[٣].

وقال الحاكم هذا حديث كبير، فلعله كونه من حديث عبد الله بن المبارك وهو إمام حافظ وكيف لا يخرج مثل هذا الحديث في الصحيحين، ولكن مسلم أخرجه من طريقه.

الحديث السادس: قال الحاكم (/ح٢٤٢٠):

حدثنا أبو الوليد الفقيه، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل القارئ، وأبو بكر بن عبيد الله قالوا: ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن مصفى الحمصي، وعلي بن حجر السعدي، وعلي بن سهل الرملي، قالوا: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا إسماعيل بن رافع، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه،

(١) الجرح والتعديل (٥٥/٥), تهذيب الكمال (٥٠٠/١٤), تقريب التهذيب (٣٠٢/١).

(٢) تاريخ ابن معين (٦٥/٣), تهذيب الكمال (١٦٩/٣١), تقريب التهذيب (٥٨٦/١).

(٣) الثقات لابن حبان (٧/٧), تهذيب الكمال (٦/١٥), تقريب التهذيب (٣٢٠/١).

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثُلْمَةٌ » هذا حديث كبير في الباب، غير أن الشيخين لم يحتجا بإسماعيل بن رافع".

قال الذهبي: "إسماعيل بن رافع ضعفوه".

التخريج:

أخرجه الترمذي (١٨٩/٤ح١٦٦٦), وابن ماجة (٩٢٣/٢ح٢٧٦٣), وابن أبي عاصم في الجهاد (٢٠٠/١ح٤٢) من طريق الوليد بن مسلم.

الدراسة:

الوليد بن مسلم ثقة، ولكنه كثير التدليس والتسوية[١], إسماعيل بن رافع ضعيف[٢].

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الحَدِيثِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"[٣], فهذا الحديث غريب ضعيف تفرد به الوليد بهذا السند، وإسماعيل ضعيف.

وقول الحاكم حديث كبير فهو لمعناه.

الحديث السابع: قال الحاكم (١١٩/٢ح٢٥٢١):

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ أبو المثنى، أنبأ مسدد، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي قالا: ثنا إسماعيل وهو ابن علية، عن أيوب، وهشام، وابن عون، عن محمد، عن أبي العجفاء

(١) الجرح والتعديل (١٦/٩), تهذيب الكمال (٨٦/٣١), تقريب التهذيب (٥٨٤/١).

(٢) الكامل (٤٥٢/١), تهذيب الكمال (٨٥/٣), تقريب التهذيب (١٠٧/١).

(٣) جامع لترمذي (١٨٩/٤ح١٦٦٦).

السلمي، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: وأخرى فتقولونها لمن قتل في مغازيكم أو مات: قتل فلان وهو شهيد أو مات فلان شهيدا ولعله أن يكون أوقر عجز دابته أو قال راحلته ذهبا أو ورقا يلتمس التجارة فلا تقولوا ذاكم ولكن قولوا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: « مَن قُتِل في سبيلِ اللهِ أو مات فهو في الجَنَّةَ » هذا حديث كبير صحيح ولم يخرجاه ولا واحد منهما لقول سلمة بن علقمة، عن ابن سيرين أنه قال: نبئت عن أبي العجفاء وأنا ذاكر بمشيئة الله في كتاب النكاح ما يستدل به على صحته".

قال الذهبي: "صحيح".

التخريج:

أخرجه النسائي (٦/١١٧ح٣٣٤٩), والحميدي (١/١٥٩ح٢٣), وسعيد بن منصور في سننه (١/١٩٢ح٥٩٥) (١/١٩٤ح٥٩٧) من طريق أبوب السختياني, والنسائي (٦/١١٧ح٣٣٤٩), وسعيد بن منصور في سننه (١/١٩٤ح٥٩٧) من طريق هشام بن حسان, والنسائي (٦/١١٧ح٣٣٤٩), وسعيد بن منصور في سننه (١/١٩٤ح٥٩٧), والحاكم (٢/١٩١ح٢٧٢٥) من طريق ابن عون, وسعيد بن منصور في سننه (١/١٩٢ح٥٩٦) من طريق منصور بن زاذان, أربعتهم (أيوب وهشام وابن عون ومنصور) عن محمد بن سيرين به.

وأخرجه النسائي (٦/١١٧ح٣٣٤٩), وأحمد (١/٣٨٢ح٢٨٥), وسعيد بن منصور في سننه (١/١٩٤ح٥٩٧) من طريق سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين به,وقال: "عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، نُبِّئْتُ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ".

الدراسة:

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين, رواه عنه أيوب السختياني وهو ثقة ثبت[١], ورواه هشام بن حسان, قال ابن حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما"[٢], ورواه عبد الله بن عون وهو ثقة ثبت[٣], ورواه منصور بن زاذان وهو ثقة ثبت[٤], ورواه سلمة بن علقمة عن ابن سيرين أنه قال: "نبئت عن أبي العجفاء", وسلمة ثقة[٥], فخالفهم, والجماعة أصح, فهم أكثر وأضبط وأثبت, وقال سعيد بن منصور: "نا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ سَمِعْتُهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. الحديث"[٦].

أما قول الحاكم "حدبث كبير" فلمعناه والله أعلم, عدم جزم بالشهادة وقطع بها, فالله هو من يعلم السرائر.

الحديث الثامن: قال الحاكم (٢/١٤٣ح٢٥٩٣):

حدثنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المنصور، أمير المؤمنين إملاء في دار المنصور، ثنا أبو جعفر محمد بن يوسف بن الطباع، ثنا عمي محمد بن عيسى بن الطباع، ثنا مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري، عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري، وكان أحد القراء الذين قرءوا القرآن، قال:

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٥٥), تهذيب الكمال (٣/٤٥٧), تقريب التهذيب (١/١١٧).
(٢) تهذيب الكمال (٣٠/١٨١), ميزان الاعتدال (٤/٣٩٥), تقريب التهذيب (١/٥٧٣).
(٣) تهذيب الكمال (١٥/٣٩٤), الكاشف (١/٥٨٢), تقريب التهذيب (١/٣١٧).
(٤) الثقات لابن حبان (٧/٤٧٤), تهذيب الكمال (٢٨/٥٣٣), تقريب التهذيب (١/٥٤٦).
(٥) الجرح والتعديل (٤/١٦٧), تهذيب الكمال (١١/٢٩٨), تقريب التهذيب (١/٢٤٨).
(٦) سنن سعيد بن منصور (١/١٩٢ح٥٩٥) (١/١٩٣ح٥٩٦).

قَالَ: شَهِدْنَا الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا عَنْهَا إِذَا النَّاسُ يَهُزُّونَ الْأَبَاعِرَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: مَا لِلنَّاسِ قَالُوا: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَرَجْنَا مَعَ النَّاسِ نُوجِفُ، فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِفًا عَلَى رَاحِلَتِهِ عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا} [الفتح: ١] فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ». فَقُسِّمَتْ خَيْبَرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ فِيهِمْ ثَلَاثُ مِائَةِ فَارِسٍ فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، «وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا» «هذا حديث كبير صحيح الإسناد ولم يخرجاه»

قال الذهبي: "صحيح".

التخريج:

أخرجه أبو داود (٢/٧٦ح٢٧٣٦) (٣/١٦٠ح٣٠١٥), وابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤٨٩ح٣٣١٨٤)،(٧/٣٨٤ح٣٦٨٤٥)، وأحمد (٢٤/٢١٢ح١٥٤٧٠), والطبراني في المعجم الأوسط (٤/١٢٠ح٣٧٦٦), والحاكم (٢/٤٩٨ح٣٧١١), والبيهقي في السنن الكبرى (٦/٥٢٩ح١٢٨٦٩) من طريق مجمع بن يعقوب به.

الدراسة:

هذا الحديث مداره على مجمع بن يعقوب, قال الطبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ"[1], وقَالَ أَبُو دَاوُد: "هَذَا وَهْمٌ، إِنَّمَا كَانُوا مِائَتَيْ فَارِسٍ، فَأَعْطَى الْفَرَسَ سَهْمَيْنِ، وَأَعْطَى صَاحِبَهُ سَهْمًا، قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عليه السلام أَعْطَى الْفَارِسَ ثَلَاثَةَ

(١) المعجم الأوسط (٤/١٢٠).

أَسْهُمٍ أَصَحُّ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ"[١], قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي كِتَابِهِ: "وَعِلَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ الْجَهْلُ بِحَالِ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَمِّعٍ، وَلَا يُعْرَفُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ، وَابْنُهُ مُجَمِّعٌ ثِقَةٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن زيد أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ"[٢].

ولقد ذكره الحاكم في موضع آخر فقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"

قال الذهبي: " بل لم يرو مسلم لمجمع شيئا ولا لأبيه وهما ثقتان"[٣].

والذي يظهر أن هذا الحديث ضعيف السند للجهل بحال يعقوب, فلم يرو عنه إلا ابنه مجمع وهو ثقة.

أما قول الحاكم "حديث كبير" فلعله سنده, فقد قرنه بصحة السند.

الحديث التاسع: قال الحاكم (٣/٦٢٣ح٦٣٠٣):

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب عودا على بدء حفظ أو من الكتاب، ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ثنا عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً أَهْدَاهَا لَهُ كِسْرَى، فَرَكِبَهَا بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ، ثُمَّ أَرْدَفَنِي خَلْفَهُ، ثُمَّ سَارَ بِي مَلِيًّا، ثُمَّ الْتَفَتَ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ.

قَالَ: «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، قَدْ مَضَى الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ جَهَدَ النَّاسُ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللهُ لَكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ جَهَدَ النَّاسَ أَنْ يَضُرُّوكَ بِمَا لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فَإِنِ

(١) نصب الراية (٣/٤١٦).

(٢) نصب الراية (٣/٤١٧).

(٣) المستدرك (٢/٤٩٨ح٣٧١١).

اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالصَّبرِ مَعَ الْيَقِينِ فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَاصْبِرْ، فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُهُ خَيْرًا كَثِيرًا، وَاعْلَمْ أَنَّ مَعَ الصَّبْرِ النَّصْرَ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَعَ الْكَرْبِ الْفَرَجِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَعَ الْعُسْرِ الْيَسَرَ» هذا حديث كبير عال من حديث عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، إلا أن الشيخين رضي الله عنهما لم يخرجا عن شهاب بن خراش، ولا القداح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا "

التخريج:

لم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا السند عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الدراسة:

روى هذا الحديث عبد الملك بن عمير, قال ابن حجر :"ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس"[1], وذكروا فيه تخليطاً, ولم يصرح بالتحديث فلعله دلس فيه, وهذا الحديث صحيح ثابت من طرق أخرى, قال ابن رجب: "وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَلِيٍّ وَمَوْلَاهُ عِكْرِمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعُمَرَ مَوْلَى غُفْرَةَ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَغَيْرِهِمْ, وَأَصَحُّ الطُّرُقِ كُلِّهَا طَرِيقُ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ الَّتِي خَرَّجَهَا التِّرْمِذِيُّ، كَذَا قَالَ ابْنُ مِنْدَهْ وَغَيْرُهُ" [2].

وقول الحاكم "هذا حديث كبير" فلإسناده العالي، ورواية عبد الملك عن ابن عباس رضي الله عنه.

الحديث العاشر: قال الحاكم (/ح٦٨٦٦):

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٦٠), تهذيب الكمال (١٨/٣٧٠), تقريب التهذيب (١/٣٦٤).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/٤٦٠).

٦٨٦٦ – أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد بن عبد الملك الأسدي الحافظ، بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا إسحاق بن إبراهيم الفروي، حدثتنا أم فروة بنت جعفر بن الزبير، عن أبيها، عن جدها الزبير، عن أمه صفية بنت عبد المطلب: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَرَجَ إِلَى الْخَنْدَقِ جَعَلَ نِسَاءَهُ فِي أُطُمٍ يُقَالُ لَهُ فَارِعٌ ، وَجَعَلَ مَعَهُنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَجَاءَ الْيَهُودُ إِلَى الْأُطُمِ يَلْتَمِسُونَ غِرَّةَ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَرَقَّى إِنْسَانُ مِنَ الْأُطُمِ عَلَيْنَا، فَقُلْتُ لَهُ : يَا حَسَّانُ ، قُمْ إِلَيْهِ فَاقْتُلْهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا كَانَ ذَلِكَ فِيَّ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِيَّ لَكُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ لَهُ : ارْبِطْ هَذَا السَّيْفَ عَلَى ذِرَاعِي ، فَرَبَطَهُ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَضَرَبْتُ رَأْسَهُ حَتَّى قَطَعْتُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : خُذْ بِأُذُنَيْهِ فَارْمِ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا ذَلِكَ فِيَّ ، فَأَخَذْتُ بِرَأْسِهِ فَرَمَيْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَتَضَعْضَعُوا وَهُمْ يَقُولُونَ : قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَكُنْ لِيَتْرُكَ أَهْلَهُ خُلُوفًا لَيْسَ مَعَهُنَّ أَحَدٌ قَالَتْ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ شَدَّ حَسَّانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مَعَنَا فِي الْحِصْنِ ، فَإِذَا رَجَعَ رَجَعَ وَرَاءَهُ كَمَا يَرْجِعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ ثَمَّ فَمَرَّ بِنَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَقَدْ أَخَذَ صُفْرَةً وَهُوَ بِعُرْسٍ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ وَهُوَ يَرْتَجِزُ

مَهْلًا قَلِيلًا يَلْحَقِ الْهَيْجَا جَمَلْ لَا بَأْسَ بِالْمَوْتِ إِذَا حَلَّ الْأَجَلْ

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَجْمَلَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ غَرِيبٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَدْ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ *

التخريج:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/١١٦ح٣٦٥٤), وفي المعجم الكبير (٢٤/٣٢١ح٨٠٩) من طريق إسحاق بن محمد الفروي.

الدراسة:

هذا الحديث من طريق إسحاق بن محمد[١], قال ابن حجر: "صدوق كف فساء حفظه", وقال الطبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفِيَّةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ"[٢], فهذا الحديث ضعيف لتفرد إسحاق به.

أما قول الحاكم "هذا حديث كبير" فلعله لقصته ومعناه, وكيف ورد بإسناد غريب.

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣٣), تهذيب الكمال (٢/٤٧١), تقريب التهذيب (١/١٠٢).

(٢) المعجم الأوسط (٤/١١٦).

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة أود أن أثبت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

١- بينت الدراسة أن لفظة (حديث كبير) درجت عند العديد من الأئمة.

٢- بينت الدراسة تطابق المعنى اللغوي والاصطلاحي من ناحية معنى تعاظم الأمر.

٣- وضحت الدراسة أن هذه اللفظة قد تطلق على المتن، أو السند، أو كليهما.

٤- بينت الدراسة أن المحدثين أطلقوا هذا اللفظ لعدة أسباب، منها: لمعنى الحديث، أو أهمية الحديث في بابه، أو لإسناده وللطائف فيه، أو لرواية إمام فيه.

٥- بينت الدراسة أن لفظة كبير لا تدل على الصحة مطلقاً، فقد يكون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً.

٦- أوصي بدراسة ألفاظ الأئمة التي أطلقوها على الأحاديث، ومعرفة مقاصدهم.

هذا ما تيسر لي ذكره في هذا البحث، وأسأل الله الإخلاص والقبول في القول والعمل، وصلّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر , الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة – وركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة , الطبعة الأولى١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
٢. إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: شرف محمود القضاة، الناشر: دار الفرقان – عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٣. أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد.
٤. الأربعون حديثا، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٥. الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية، المؤلف: محمد بن محمد بن علي، أبو الفتوح الطائي الهمذاني، المحقق: عبد الستار أبوغدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٨. تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٩. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٠. تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١١. تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
١٢. تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
١٣. تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار العاصمة،

الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ..

١٤. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٥. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٧. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.

١٨. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

١٩. جامع الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر

ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض.

٢٠. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢١. جامع بيان العلم وفضله المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٢. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٢٣. جزء فيه أربعون حديثا من الصحاح العوالي، المؤلف: إسماعيل بن أحمد بن محمد أبو البركات بن أبي سعد الصوفي المعروف بشيخ الشيوخ، المحقق: مفلح بن سليمان الرشيدي - بدر بن فواز المطرفي، الناشر: دار الخضيري - المدينة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ..

٢٤. الجهاد، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله

بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة , ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٦. مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، المؤلف: أَبو عَلِيّ الحسنُ بنُ عَلِيّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ، المُلَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي, الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ..

٢٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٨. السنة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٩. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٠. سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قروبللي , الناشر : دار الرسالة العالمية , الطبعة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

٣١. سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٣٢. سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٣. السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٤. السنن الصغير للبيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
٣٥. السنن الكبرى للبيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٣٦. سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٢م.
٣٧. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
٣٨. صحيح ابن خزيمة، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
٣٩. صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٠. صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٤١. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية،

١٤١٣هـ.

٤٢. علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٤٣. الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٤. فوائد أبي يعلى الخليلي، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: دار ماجد عسيري، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٥. القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة , بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي , الناشر : مؤسسة الرسالة , بيروت – لبنان , الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

٤٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد

٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية , بيروت– لبنان , الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

- ١٩٩٧م .
٤٨. كشف الأستار عن زوائد البزار، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٤٩. لسان العرب، المؤلف: ابن منظور، الناشر: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٠. لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.
٥١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٥٢. مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٣. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥٤. مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد

وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٥٦. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٥٧. مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ, الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا, الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٥٨. مشيخة ابن جماعة، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تحقيق: موفق بن عبد القادر، الناشر: دار العرب الإسلامي - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.

٥٩. مصنف أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٦٠. المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٦١. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.

٦٢. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار

الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٣. معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق : عبد المعطي أمين قلعجي , الناشرون : جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان) ، دار قتيبة (دمشق –بيروت) ، دار الوعي (حلب – دمشق) ، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة) , الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م

٦٤. المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٦٦. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

الفهرس

الملخص: ٥٤
المقدمة ٥٨
المبحث الأول ٦٠
ترجمة موجزة للحاكم، وتعريف موجز بكتابه المستدرك(): ٦٠
المطلب الأول: ترجمة موجزة للحاكم: ٦٠
المطلب الثاني: تعريف موجز بالمستدرك: ٦٣
المبحث الثاني: ٦٤
معنى لفظة كبير لغة، ومقصد الأئمة منها، ومن أطلقها من الأئمة غير الحاكم: ٦٤
المطلب الأول: معنى لفظة كبير لغة، ومقصد الأئمة منها: ٦٤
المبحث الثالث: ٦٦
الدراسة التطبيقية على أحاديث المستدرك للإمام الحاكم: ٦٦
الحديث الأول: قال الحاكم(١/٨١ح٧٦): ٦٦
الحديث الثاني: قال الحاكم (١/٨٣ح٨٢): ٦٨
الحديث الثالث: قال الحاكم (١/٢٥٧ح٥٥٤): ٦٩
الحديث الرابع: قال الحاكم (١/٥٤٩ح١٤٤٣): ٧٢
الحديث السادس: قال الحاكم (/ح٢٤٢٠): ٧٦
الحديث السابع: قال الحاكم (٢/١١٩ح٢٥٢١): ٧٧
الحديث الثامن: قال الحاكم (٢/١٤٣ح٢٥٩٣): ٧٩
الحديث التاسع: قال الحاكم (٣/٦٢٣ح٦٣٠٣): ٨١
الخاتمة ٨٥
المصادر والمراجع ٨٦